لبنان: اعتداء جنسي ينهي حياة طفلة بعمر الست سنوات

أثار خبر وفاة الطفلة "لين طالب"، البالغة من عمر ستة أعوام، من بلدة السفينة في عكار شمال لبنان، صدمة عارمة في البلاد، وذلك بعدما تبين للأطباء أنها واجهت نزيفا ناجما عن اعتداء جنسي تعرضت له قبيل وفاتها.

الطفلة التي كانت في زيارة لوالدتها المنفصلة عن والدها، في منزل جديها في منطقة المنية، قرب مدينة طرابلس، بمناسبة عيد الأضحى، نقلتها الأم إلى المستشفى الحكومي في المنية، يوم الأربعاء، بسبب ارتفاع حاد في حرارتها، ورغم أن الطبيب الذي عاينها طلب إبقائها في المستشفى، إلا أن الوالدة أعادتها إلى المنزل، بحسب ما يقول أهل والد الطفلة.

وفي اليوم التالي، أعيدت الفتاة إلى المستشفى الحكومي في المنية جثة هامدة بعدما توفيت في المنزل، ليتبين وجود آثار كدمات على فمها ومناطق من جسدها ما استدعى طلب طبيب شرعي لمعاينة الجثة.

معاينة الطبيب الشرعي كشفت عن تعرض الفتاة "لاعتداء جنسي"، لم يعرف بعد ما إذا كان هو سبب الوفاة، إلا أن حصوله مؤكد وفق ما يؤكد الطبيب الشرعي المعاين سامي الأحدب، الذي شدد على وجود تحرشات جنسية تمت معاينتها.

وفيما تقدم أهل والد الطفلة بدعوى ضد الأم وأهلها بسبب ما حصل، وبكون الطفلة كانت تحت مسؤوليتهم، طلبت النيابة العامة حضور طبيب شرعي ثان أكد للأهل أن الطفلة تعرضت لاعتداء جنسي تسبب لها بنزيف.

ولم يتسلم أهل الطفلة حتى الآن أي تقرير نهائي من الأطباء الشرعيين، حيث وبحسب الأحدب لا يزال العمل جاريا على تحديد ما إذا كان الاعتداء الجنسي هو سبب الوفاة المباشر أم لا.

ويتحفظ الأحدب عن كشف أي تفاصيل أخرى بحكم أن محضر التحقيق لا يزال مفتوحا، فيما لم يتم تسليم النيابة العامة تقارير الطب الشرعي.

يتكتم المستشفى الحكومي في المنية أيضا عن تقديم أي معلومات حول القضية بكون التحقيقات لا تزال سارية، وكذلك لا يسمح له الإفصاح عن أي معلومات طبية تتعلق بالحالة.

وفي السياق نفسه، صدر عن المكتب الإعلامي في وزارة الصحة العامة بيان أكدت فيه متابعتها لظروف وفاة الطفلة التي نقلت مرتين متتاليتين في اليوم نفسه إلى مستشفى المنية الحكومي.

وقال البيان إن "مديرية العناية الطبية في الوزارة، وبتوجيه من الوزير فراس الأبيض، باشرت التحقيق اللازم في ظروف الوفاة مع المعنيين لتبيان أسبابها، على أن تودع كل ما لديها من معطيات لدى القضاء المختص لإجراء المقتضى".

وأثارت قضية الطفلة ردود فعل مستنكرة على مواقع التواصل الاجتماعي، تطالب بكشف حقيقة ما حصل معها وإنزال أشد العقاب بحق المرتكبين.

فيما اعتبر ناشطون أن استسهال الإقدام على هذه الأفعال ناجم عن ضعف لدى السلطات اللبنانية في ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الجرائم من هذا النوع، والعقوبات غير الرادعة في هذه الحالات.